

الوقت

ALWAQT
يومية - سياسية - مستقلة

١٤٥٢ الخميس ٢٧ صفر ١٤٣١ هـ - ١١ فبراير ٢٠١٠

«أخبار وتقارير»

الأزمة المالية العالمية تفرض حضورها في منتدى التنمية

للمرة الثانية عشرة يُقام منتدى التنمية في البحرين بحضور عشرات المثقفين، ممن يفكرون ويستشرفون مستقبل خليجهم برؤى يسكنها الطموح في خليج متقدم ويلحق بركب الحضارة. وقد دأب المنتدى وبشكل سنوي على الالتقاء أملاً في الارتقاء باقتصاديات المنطقة التي تفيض بأرباح الذهب الأسود، إلا أنها بحسب المنسق العام للمنتدى منيرة فخرو لم تستثمر في البناء الصحيح. في كل عام يختار «المشاركون» عنواناً ذا علاقة باقتصاد ورأس مال دولهم أو سياسات تلك الدول وما يرتبط ويتداخل معها من مفاهيم وأفكار ومستويات ثقافية من زوايا ومناظير متعددة، وإذا رجعنا إلى أرشيف «المنتدى» نجد أن انطلاقته في العام ١٩٧٩ كانت تناقش موضوع «كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط»، وبعد عشر سنوات من انطلاقته، أي في العام ١٩٨٩ ناقش المنتدى موضوع «أزمة عائدات النفط وتداعياتها»، أما في العام ١٩٩٩ فقد ناقش المنتدى «الخليج وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرين». في العام الماضي كان العنوان كبيراً، وهو ما استدعى أن تتوزع أوراق العمل في اتجاهات مختلفة، ولكن جذبها تصب في خانة «ماذا يجري في الخليج؟ وإلى أين يتجه؟». كان سؤال المنتدى الكبير عن «ما بعد الطفرة النفطية»، إلا أن «الأزمة المالية العالمية التي شغلت العالم ولازالت» فرضت نفسها على كل مفاصل المنتدى.

شفافية الاستثمار

وشهد اليوم الأول لأعمال منتدى التنمية الخليجي (٣٠) مناقشات وأطروحات كثيرة بشأن مستقبل المنطقة في ظل الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط، ومدى انعكاس هذين العاملين على التنمية في دول المجلس التعاون. وإن تفاوتت توجهات المحاضرين والمشاركين في المنتدى، الذي انطلق تحت عنوان «الطفرة النفطية الثالثة»، بشأن إمكان نهوض اقتصاديات الخليج سريعاً من تأثيرات الأزمة المالية بين متفائل ومتشائم، إلا أن الجميع قد اتفق على ضرورة أن تسود الشفافية في عمليات استثمار الفوائض المالية التي نتجت عن الطفرة النفطية الثالثة، وضرورة التوجه نحو الاستثمار فيما يعود بالقيمة المضافة على الاقتصاد الوطني، والتوجه إلى البلدان التي تعلق فيها نسبة النمو. إن ما طرحه الباحث القطري علي الكواري من حجم الفائض من عوائد النفط إبان الطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة حديثاً، بحاجة إلى حوارات أخرى بحجم المنتدى، فقد قدر في ورقته بأن فائض دول التعاون بلغ ١.٨ تريليون دولار مع نهاية العام ٢٠٠٧، وهو ما حفز المشاركين في المنتدى إلى طرح تساؤلات بشأن شفافية إعداد الموازنات العامة في المنطقة، وعن توجهات الاستثمار، والرقابة الشعبية الغائبة. وقد دارت حوارات موسعة عن الأسباب التي دعت دول المنطقة إلى التوجه للاستثمار في الدول الغربية رغم معدلات النمو المنخفضة لها مقارنة بالدول الشرق آسيوية، كالصين على سبيل المثال، فمنهم من رأى بأن «الإملاءات» على حكومات المنطقة هي السبب الرئيسي في التوجه نحو الغرب، فيما رأى البعض أن عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية، والتقلبات الحادة لأسعار صرف عملاتها، هي من أهم أسباب العزوف للاستثمار فيها.

وكان للباحث الكويتي عبدالمحسن مظفر رؤية فريدة من جملة الحوارات التي خلفت أوراق العمل التي لم تخلُ من جلد للذات، حينما طرح أفضلية استثمار عوائد الطفرة النفطية في الدول العربية، لأن الاستثمار في الدول الأجنبية

أثبت على المستوى البعيد، لن يكون ذا مردود، بل أنها - أي الاستثمارات - ستضيع مع مرور الوقت، بينما لو كانت في الدول العربية، لكانت على الأقل ساهمت في خلق أواصر أقل، "تشنج" بينها، فضلاً عن كسب العلاقات الودية بين أقطار الوطن العربي.

خطر الاستثمار في الصناديق السيادية

وعن التوجهات الاستثمارية التي طغت على استثمار الفوائض من أموال النفط، سلخ المشاركون توجهات دول المنطقة نحو الاستثمار في الصناديق السيادية المعطل حالياً الاستفادة منها حسب ما طرح عبدالرزاق الفارس. فقد أشار الفارس إلى أن كبار المسؤولين الأوروبيين الذين قاموا بزيارات إلى المنطقة مع ظهور آثار الأزمة المالية على السطح، أكدوا لنظرائهم في المنطقة بأن الأموال المودعة في الصناديق السيادية، "محظور الاستفادة منها".

من جهته، قال الباحث الاقتصادي ابراهيم شريف السيد، "إن المسافة التي تفصل البحرين عن عالم ما بعد النفط ليست بعيدة، ولا توجد أية استعدادات جدية للمرحلة المقبلة"، لافتاً إلى أنه، "في العقد المقبل، ما لم تكتشف مكان نفطية جديدة، فإن من المرجح أن يساهم النفط بأقل من ٥٠% من إجمالي مصروفات الدولة وهو أمر لم يحدث إلا في سنوات منقطعة في أكثر من ٥٠ عاماً".

وتساءل في ورقة عمله التي قدمها للمنتدى، "هل يمكن تجاوز الأزمة المادية بتغييرات سياسية جذرية سياسية واقتصادية؟"، معتبراً أن "هناك مصادر عدة بديلة لتمويل العجز في موازنة الدولة وتنويع مصادر دخلها، ولكنها غير ممكنة دون تنازلات سياسية واقتصادية تقدمها النخبة الحاكمة، فهي تتطلب تغييرات جذرية في طريقة إدارة البلاد وتوزيع موارده"، وفق قوله.

وفي الجلسة الختامية اقترح بعض أعضاء المنتدى تشكيل لجنة هدفها وضع سياسة نفطية لدول الخليج العربي على أن يتم تسليمها لصانعي القرار في الحكومات الخليجية، في حين رأى آخرون عدم جدوى ذلك، "لأن مصيرها سيكون سلة المهملات".

واعتبر عبدالجليل غربلي أن "وضع إنتاج النفط حالياً لا يخدم التنمية، لذلك يجب أن نتحدث في السياسة النفطية التي يجب أن تسود، معتقداً أنه، "حتى الآن لا يوجد لدينا سياسة نفطية"، وتابع، "ينبغي العمل على وضع سياسة نفطية تضطلع بوضع قوا عد صارمة ومناهج رصينة في إدارة القطاع النفطي"، رافضاً "الاستسلام للمغامرين الذين يتعاملون وفق أجند خاصة، أو اتباع أسلوب ردات الفعل والتعامل بشكل عصبي مع الأزمات حتى أن دولنا وقفت تتفرج في الأزمة الأخيرة دون أية بادرة بسبب عدم وجود أي سياسة نفطية".

من جهته، قال الشخصية الوطنية المعروفة جاسم مراد إن "المشكلة في من يملك زمام القرار السياسي، ومن أوصلتهم صناديق الاقتراع الشعبي إلى المجالس النيابية، فهم غير مؤهلين لمناقشة قضايا اقتصادية كبيرة".

تنمية مشوهة

من جهته اعتبر الاقتصادي عبدالله النيباري أن التنمية في بلداننا مشوهة لأنها اتجهت لتوفير مستوى عالٍ من الاستهلاك وتشجيع الحياة الفارهة إلى درجة الاستهلاك التفاخري والبذخي ولكن على حساب التأسيس والبناء للاقتصاد القوي بما يحفظ هذه الثروة إلى الأجيال القادمة.

ورأى النيباري أن الأرباح النفطية لم تشكل قيمة مضافة لتنمية حقيقية بعد ٦٠ سنة من اكتشاف النفط (...)

للأسف دولنا حتى الآن غير قادرة على التنمية المستدامة.

وأضاف أن المشكلة ليست في السلطات بل حتى في ثقافة الناس، أصبحت تنظر إلى الكسب السريع، كما أن سلوك المضاربة أصبح سمة وظاهرة في بلداننا الخليجية، يضاف إلى ذلك عجز القاعدة الشعبية على تكوين كتل قادرة على إيجاد حلول، وحالة الكويت نموذجاً.

رابط المقال : <http://www.alwaqt.com/art.php?aid=198062>

© ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ صحيفة الوقت، جميع الحقوق محفوظة.

www.alwaqt.com